الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.14

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
6 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد كاريو غوميز (نائب الرئيس) . . . . . (باراغواي)

المحتويات

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع)

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة(http://documents.un.org/)

15-18044X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(ز) الانسجام مع الطبيعة (تابع)

(ح) عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (تابع)

نظرا لغياب السيد لوغار (سلوفينيا)، تولى نائب الرئيس، السيد كاريو غوميز (باراغواي) رئاسة الجلسة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/70/75-E/2015/55، A/70/137-E/2015/86، A/70/129، A/70/131، A/70/214، A/70/215، A/70/215/Add.1، A/70/224، A/70/262، A/70/291 و A/70/298، A/C.2/70/2 و A/C.2/70/4)

(أ) البند ٢١ من جدول الأعمال: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع) (A/70/283 و A/70/422)

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/70/269)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع) (A/70/269)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/70/230)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع) (A/70/230)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع) (A/70/230)

(ز) الانسجام مع الطبيعة (تابع) (A/70/268)

(ح) عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (تابع) (A/70/228)

١ - السيدة كاسيسي - بوتا (زامبيا): تكلمت باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية فقالت إن اعتماد جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمجموعات البلدان المماثلة لبلدها، والتي تواجه معوقات هيكلية وتحديات إنمائية خطيرة. وأضافت قائلة إنه على الرغم من أن العديد من البلدان النامية غير الساحلية لم تُفلح بدرجة كبيرة في بلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية، فإن تنفيذ جدول الأعمال الجديد لعام ٢٠٣٠ بالكامل، سيضع تلك البلدان على الطريق المؤدية إلى الازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٢ - ومن المهم للغاية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية، للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، ليس فقط تنسيق المبادرات الحالية والجديدة للبنية الأساسية، وإنما أيضا تحديد ومعالجة ثغرات البنيات الأساسية والقدرات في البلدان الضعيفة. ويجب على مصارف التنمية المتعددة الأطراف أن تضع أدوات لتوجيه موارد الاستثمار الطويلة الأجل صوب التنمية المستدامة، بما في ذلك السندات الخضراء، والتركيز على تطوير الصلات المادية للبلدان النامية غير الساحلية ببنية النقل الإقليمي الأساسية والمحافظة عليها. ونظرا لأنه كثيرا ما تعوق الخطط غير الملائمة، ومشاريع الاستثمار غير المعدة إعدادا كافيا، والتصورات الخاطئة للمخاطر تطوير البنية الأساسية، يجب أن تعالج المبادرات العالمية الاستثمار غير الكافي في البنية الأساسية من خلال تقديم الدعم التقني للبلدان الضعيفة.

٣ - وأضافت قائلة إنه يجب قلب مسار الانخفاض المطرد في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية إذا أُريد لتلك البلدان أن تحقق أهداف التنمية المستدامة؛

ويجب أيضا على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص الاستثمار في المجالات البالغة الأهمية. كما يجب إنشاء أدوات استثمار جديدة مثل صناديق رأس مال المجازفة الموجهة للتنمية، والتمويل المختلط، وأدوات تخفيف المخاطر، والهياكل المبتكرة لتمويل الديون إلى جانب أُطر إدارة المخاطر والأُطر التنظيمية المناسبة. ونظرا لأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تكتسي أهمية بالغة من أجل تحقيق الأهداف الجديدة، يلزم التحلي بالوضوح بشأن كيفية تعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية في هذا الصدد.

٤ - وأردفت أنه نظرا لأن البلدان النامية غير الساحلية عُرضة بصفة خاصة للتغير المناخي، والتصحر، والجفاف، وتدهور الأراضي، والفيضانات، يلزم بذل جهود محددة لجمع ما يُقدَّر بمائة بليون دولار في السنة لصندوق المناخ الأخضر. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه البلدان النامية غير الساحلية أوجه عجز خطيرة في مجال الطاقة وتحتاج إلى دعم للبحوث من أجل توسيع وتحسين الهياكل الأساسية لإمدادات الطاقة. ولذا ينبغي للمجتمع الدولي تدبير المبلغ السنوي اللازم، على النحو الذي أوصت به مبادرة الطاقة المستدامة للجميع.

٥ - ومضت قائلة إنه يجب على المؤسسات الدولية أن تساعد في التخفيف من وطأة الصدمات الخارجية على البلدان الضعيفة، بما في ذلك ضمان إمكانية الوصول المطرد والمستقر للتمويل العام. وينبغي أيضا أن تعمل المؤسسات المعنية على تحسين نُظُم الإنذار المبكر بالنسبة لمخاطر الاقتصاد الكلي والمخاطر المالية. وحثت شركاء التنمية، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية، على تقديم المساعدة التقنية المناسبة لدعم بناء القدرة في البلدان النامية غير الساحلية وتمكينها من استكمال عملية الوصول إلى منظمة التجارة العالمية والاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقالت إن وفد بلدها يدعو إلى التصديق على اتفاق تيسير التجارة لعام ٢٠١٣، في الوقت المناسب. كما أنه على استعداد للعمل مع الآخرين لإنهاء الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها الثلاثة.

٦ - السيد بارنيتي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فقال إن خطة التنمية الجديدة لعام ٢٠٣٠ قد أدمجت أخيرا كل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، مما يعكس أوجه الترابط والتآزر الأصيلة بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولذا فمن الضروري تنسيق أعمال اللجنة الثانية مع خطة التنمية بصورة أفضل، ومعاودة النظر في تكاثر القرارات الذي شكَّل تحديا للوفود، ولا سيما الصغيرة منها، من حيث إيلاء الاهتمام المناسب للقضايا الكثيرة.

٧ - وأضاف قائلا إن تأمين التوصل إلى اتفاق دولي مُلزم قانونا وطموح بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥ يُعد أولوية لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. فمن شأن هذا الاتفاق أن يُبقي العالم على المسار الصحيح في ما يتعلق بهدف الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى درجتين مئويتين، وتناول التخفيف، والتكيُّف، وسُبُل التنفيذ بطريقة شاملة ومتوازنة، والمساعدة على التعجيل بالتحول إلى اقتصادات مستدامة خالية من الكربون، تتكيف مع المناخ. ومضى قائلا إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ينبغي أن يُحقق بلوغ هدف واضح وعملي وطويل الأجل يتمثل في خفض انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠ وما يقرب من الصفر أو أقل منه بحلول عام ٢١٠٠. كما يجب أيضا أن يضع قواعد قوية لمساءلة جميع الأطراف إزاء التزاماتها، وآلية تخفيف دينامية طموحة خمسية السنوات لإجراء تقييم منتظم وتعزيز التزاماتها بخفض غازات الدفيئة

على مدى فترة من الزمن. ولذا يجب على جميع الأطراف التي لم تقدم المساهمات المقررة المحددة وطنيا، العادلة والطموحة، أن تقوم بذلك.

٨ - وأضاف أن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، والمعقودة الآن في تركيا، تسعى إلى توضيح الدور الرئيسي الذي ستقوم به الاتفاقية في دعم تنفيذ الهدف ١٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. فالمعدل الحالي لانقراض الأنواع وتدهور الخدمات الأساسية للنظام الإيكولوجي مسألة تثير قلقا عالميا. ويُجري الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه استعراض منتصف المدة لاستراتيجية الاتحاد المتعلقة بالتنوع البيولوجي حتى عام ٢٠٢٠، مع التعهد بزيادة مساهماتها من أجل تفادي فقدان التنوع البيولوجي العالمي والعمل من أجل تحقيق غايات آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، فضلا عن الهدفين ١٤ و ١٥ على وجه الخصوص.

٩ - ويلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالحد من القابلية للتأثر وبناء القدرة، لتحمل الصدمات في المستقبل بوصفهما شرطين أساسيين للحد من الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم بالفعل دمج الحد من مخاطر الكوارث في العديد من السياسات فضلا عن برامج المساعدة المالية، بما في ذلك التعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية، مع التركيز بشكل خاص على البلدان المعرضة للكوارث. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على استعداد للقيام بدورهما الكامل لدعم تنفيذ كل من إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

١٠ - وأخيرا، قال إن هناك قيمة مضافة واضحة لتعزيز العمل الذي قامت به اللجنة على مر السنين في ما يتعلق بالسياحة المستدامة وبتسليط الضوء بطريقة متكاملة على الإسهامات العديدة التي يمكن أن توفرها الإدارة الجيدة للسياحة بالنسبة للقضاء على الفقر والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

١١ - السيدة كوبر — زبيدا (إسرائيل): قالت إنه من المسلَّم به الآن أن التنمية مفهوم متعدد الجوانب يتطلب حلولا طويلة الأجل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتُعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وتتمتع المرأة بالقدرة ليس فقط على تغيير وضعها الاقتصادي، بل الوضع الاقتصادي لأسرتها ومجتمعها المحلي وبلدها. وتستتبع التنمية المستدامة الوصول إلى أولئك السكان الذين تُركوا قصيا ويعيش معظمهم في مناطق ريفية ويعتمدون على الزراعة. ونظرا لأن التكنولوجيا الزراعية تملك القدرة على القضاء على الفقر، وضمان استدامة نُظُم الغذاء والحفاظ على الموارد، فإن وفد بلدها سيقدم قرارا بشأن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية.

١٢ - وأضافت قائلة إن إسرائيل التي تملك موارد طبيعية قليلة ومعظمها أراض قاحلة، اضطُرت منذ فترة طويلة إلى وضع حلول تكنولوجية في مجال الزراعة، ولذا فإنها في مركز جيد يتيح لها تقاسم الدراية الزراعية مع أرجاء العالم. والواقع أن أسرتها تعلمت كيف تقوم بتسخير التكنولوجيا لتحسين كمية وجودة محاصيلها، فضلا عن تحسين حياتها كأسرة مزارعين. ويجب على المجتمع الدولي أن يلتزم بالبحث والتطوير والتنفيذ من أجل تحقيق القدرة التحويلية للتكنولوجيا الزراعية بالكامل.

١٣ - السيد خيمينس (نيكاراغوا): قال إن بلده يولي أهمية كبيرة للتنوع البيولوجي وارتباطه برفاه البشرية. وأضاف قائلا إن الموارد الطبيعية أصول ذات قيمة كبيرة وعُرضة للخطر ويعمل بلده من أجل حمايتها من خلال طائفة من السياسات والإجراءات. وأكد مجددا أهمية القرار المتعلق بالانسجام مع الطبيعة، وشدد على أن الوقت قد حان لكي نُصبح حُماة لهذا الكوكب وأن نضمن استخدام موارد العالم المشتركة بطريقة مستدامة ونتقاسمها بصورة منصفة.

١٤ - ومضى قائلا إن على المجتمع الدولي أن يعمل من أجل رفاه الجميع ضمن إطار التنمية المستدامة والانسجام مع أمنا الأرض. وأردف قائلا إن القضاء على الفقر أكبر تحدٍ يواجهه العالم وهذا أمر مسلَّم به على هذا النحو في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وفي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة. وسيتطلب تحقيق هذه الأهداف شراكة عالمية أقوى، تستند إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وتدعو الحاجة إلى بذل جهود عاجلة لمكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية، والأمراض الجديدة الناجمة عن الحرب والنزاع، والعنف ضد المرأة والطفل، والآثار السلبية لتغيُّر المناخ.

١٥ - وأردف قائلا إن من الضروري تيسير وصول البلدان النامية إلى الموارد المالية والتكنولوجية، بما في ذلك بناء القدرات والمؤسسات، لتعزيز سياساتها الوطنية. وقال إنه جزئيا، بفضل استقصاء الأسر المعيشية الوطنية بشأن ظروف المعيشة، سلَّمت نيكاراغوا بأن السياسات التعليمية المتكاملة، إلى جانب البرامج الاجتماعية، تكتسي أهمية بالغة من أجل القضاء على الفقر. ومنذ عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٤، خفضت نيكاراغوا مستويات الفقر العامة والفقر المدقع إلى ما نسبته ٢٩،٦ في المائة و ٨،٣ في المائة على التوالي.

١٦ - ومضى قائلا إن البلدان النامية كانت الأكثر معاناة من تغير المناخ. ويجب على الدول المتقدمة النمو أن توفر للبلدان النامية معونة مباشرة وغير مشروطة تستند إلى مبدأ المسؤولية التاريخية. ونظرا لأن تغير المناخ قد زاد من مخاطر الكوارث الطبيعية، يُعد الحد من مخاطر الكوارث مهما أيضا، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية الضعيفة بصفة خاصة.

١٧ - السيد إرمولوفيتش (بيلاروس): قال إن خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ تمثل نتيجة ناجحة والخطة الاستراتيجية الأكثر تقدما للأمم المتحدة حتى الآن لتحسين مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم. وأضاف إن وفد بلده يرحب بإدراج عدد من القضايا ذات الأولوية بالنسبة لبيلاروس فيها، بما في ذلك ما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل، والطاقة، ومكافحة الاتجار في البشر، ومنع التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد. وشدد أيضا على أنه من الجلي أنه لا يوجد مكان للجزاءات أو غيرها من الإجراءات الانفرادية التي يتم بها الالتفاف على ميثاق الأمم المتحدة.

١٨ - وأردف قائلا إنه يجب من الآن فصاعدا أن تراعى في تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ الأوضاع الخاصة لكل بلد والأولويات الإنمائية الوطنية التي تحددها الحكومات. وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى خطة عمل لمساعدة البلدان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري أيضا التفكير في الطريقة التي يمكن بها للدول إدارة وتنسيق تلك الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، على سبيل المثال.

١٩ - واستطرد قائلا إن العمليات التكاملية في جميع المناطق تتزايد، وهي عامل مهم بالنسبة للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تولي الأمم المتحدة المزيد من الاهتمام للتعاون مع رابطات التكامل الإقليمية. فيمكن أن تفيد اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع

المستوى كمنتديات لتعزيز الحوار بين رابطات التكامل الإقليمي التي من هذا القبيل.

٢٠ - واسترسل قائلا إن آلية تيسير التكنولوجيا، التي تُعد جزءا مهما في خطة التنمية المستدامة الجديدة، يجب أن تكون ديمقراطية حقا، ومفتوحة لجميع الأطراف المهتمة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل. ويتعين في هذا الإطار، إيلاء اهتمام خاص لمسألة الطاقة، وسيكون من المنطقي عقد حوار بشأن قيام الأمم المتحدة بوضع خطة شاملة للطاقة تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الدول، بما في ذلك مسألة نقل التكنولوجيا وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

٢١ - ومضى قائلا إن بيلاروس تشارك بنشاط في عملية التحضير لمؤتمر باريس المقبل المعني بتغير المناخ وتود أن تُسهم في الحد من زيادة ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين. وفي هذا السياق، تُزمع حكومة بيلاروس الحد من انبعاثات غازات الدفيئة فيها بحيث تنخفض عن مستويات عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٨ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يشمل اتفاق المناخ المقبل آليات تحفيزية لتشجيع الأطراف التي قامت فعلا بخفض انبعاثاتها الخطيرة. فعلى سبيل المثال، سيكون من المفيد وضع نظام للحوافز لتيسير الاستثمار المباشر في الدول المسؤولة بيئيا، بهدف تطوير تكنولوجياتها المتصلة بالمناخ، والحفاظ على بنيتها الأساسية في مجالات الطاقة والنقل والصناعة.

٢٢ - السيد دى لارا رانغل (المكسيك): قال إن التحول إلى أشكال الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بالنسبة لسكان العالم الذين يتزايدون باستمرار شرط للتنمية المستدامة وسيستلزم تعاونا دوليا واستثمارات كبيرة في مجالي البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا صوب البلدان النامية. ويجب على القطاع الخاص أن يقوم بدور أيضا، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية المستدامة.

٢٣ - وترى المكسيك أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بمثابة التزام من جانب الدول يتطلب التنسيق بين المؤسسات وبين القطاعات مع الحكومة، والهيئات التشريعية المحلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلا عن التعاون الدولي.

٢٤ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤيد الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ومتابعة تنفيذ مسار ساموا المعتمد عام ٢٠١٤. ومن الأمور البالغة الأهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتمكن من الحصول على دعم من البرامج والوكالات الخاصة في منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروفها البيئية والحد من أثر تغير المناخ. ويُسلم وفد بلده أيضا بأهمية الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ولا سيما في ما يتعلق بالنجاح المحرز في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، والذي صدر عنه إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٢٥ - ومضى قائلا إن المكسيك تشعر بالفخر بصفة خاصة لما حققته من رسملة أولية لصندوق المناخ الأخضر، تجاوز ١٠،٦ بلايين دولار، وتتطلع قُدُما إلى الموافقة على المشاريع الأولى للصندوق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في زامبيا.

٢٦ - وأضاف قائلا إن مكافحة التصحر تُعد أولوية بالنسبة للمكسيك وجزءا أساسيا من الإطار الذي وضعته لإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة. ومن الأمور البالغة الأهمية تلبية الأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ من أجل وقف وتيرة فقدان التنوع البيولوجي ومنح النُظم الإيكولوجية القدرة على التعافي مع مواصلة تقديم الخدمات الأساسية.

٢٧ - وأخيرا، قال إن وفد بلده يدعو المجتمع الدولي إلى المشاركة في الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي سيُعقد في المكسيك في السنة المقبلة، وضمان أن تعمل البلدان من أجل حفظ النُظم الإيكولوجية المستدامة.

٢٨ - السيد شيونغ لون لاي (ماليزيا): قال إنه على الرغم من إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال الخمسة عشرة سنة الماضية، لا سيما في ما يتعلق بالفقر، إلا أن النتائج كانت متفاوتة. وأضاف قائلا إن خطة التنمية الشاملة لعام ٢٠٣٠، التي وُضعت لسدّ الفجوات المتبقية، ستستلزم إرادة سياسية قوية وتعبئة فعالة للموارد لتحديد التنمية المستدامة كمسعى طويل الأجل يركز على السكان. ولذا ينبغي إدماج أهداف وغايات التنمية المستدامة في الخطط والاستراتيجيات الوطنية. كما ينبغي إيلاء اهتمام رئيسي للركيزة البيئية، بما في ذلك في مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ.

٢٩ - وقال إن ماليزيا تشرع في خطة إنمائية خمسية جديدة، توضح الطبيعة المتعددة الأبعاد لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وقد صيغت بحيث تكون برنامجا يركز على السكان. ومن خلال المبادرات التي تركز على الدعم القائم على النتائج والمساعدة المرتبطة بالإنتاجية، من قبيل تنظيم المشاريع، والتدريب على المهارات، واعتماد التكنولوجيا، وامتلاك الأصول والاستثمار في تعزيز التواصل والمرافق الأساسية، تلتزم ماليزيا أيضا بكفالة الفرص المتساوية للجميع. وبحلول عام ٢٠٢٠، يأمل البلد في مضاعفة متوسط الدخل لأقل السكان دخلا الذين تبلغ نسبتهم ٤٠ في المائة لرفع مستواهم إلى طبقة متوسطة. ويسعى البلد أيضا إلى زيادة معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة من ٥٣ في المائة إلى ٥٩ في المائة. وسيتم تحويل المناطق الريفية من خلال تحسين التواصل والتنقل، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إيجاد بيئات أكثر مواتاة للأعمال التجارية.

٣٠ - وأردف قائلا إن بلده اتخذ العديد من التدابير لفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي وأدرج القضايا البيئية في التخطيط الاقتصادي. ومن خلال تدابير التخفيف، تكون ماليزيا في سبيلها إلى تحقيق ما نسبته ٤٠ في المائة من الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بالنسبة إلى إنتاجها المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠.

٣١ - السيدة كاراباييفا (قيرغيزستان): قالت إن من المهم للغاية بالنسبة لخطة التنمية الجديدة لعام ٢٠٣٠، أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفئات الأكثر ضعفا من البلدان، بما في ذلك البلدان الجبلية والبلدان النامية غير الساحلية مثل بلدها. وأضافت قائلة إنه ولو أن حكومة بلدها ستسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن قدرتها على القيام بذلك ستعتمد أيضا على توفير التمويل الإنمائي الدولي الكافي.

٣٢ - وقالت إن البلدان النامية ينبغي أن تحظى بملكية أكبر في ما يتعلق بتمويل برامجها الإنمائية الوطنية، وذلك باستخدام احتياطياتها المحلية بصورة فعالة، وتحسين إدارة الضرائب ومكافحة الفساد. وقد زادت قيرغيزستان تدريجيا باتباعها تلك السياسات على مدى السنوات الخمس الماضية، من دخل الدولة ومن رفاه سكانها. وبالتالي رفع البنك الدولي مركز قيرغيزستان إلى مرتبة البلدان النامية المتوسطة الدخل في عام ٢٠١٤.

٣٣ - ومضت قائلة إن وفد بلدها يؤيد النهج المتكامل لمكافحة الجوع والفقر من خلال تعزيز مسائل من قبيل التعليم، والصحة، والمساواة بين الجنسين، وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية. وفي مجال التشديد على الجوانب الإنسانية والاقتصادية والبيئية للمحافظة على المياه، يؤيد

بلدها أيضا الدعوة إلى عقد دولي جديد للعمل عنوانه ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، كمتابعة للعقد الدولي للعمل المعنون ”الماء من أجل الحياة“، للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، وكجزء من الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٤ - وأردفت قائلة إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يقوم بدور رئيسي في رصد وتقييم التقدم الخاص في تنفيذ خطة التنمية المستدامة العالمية. فهو يوفر الإطار المؤسسي الذي يمكنه بصورة شاملة أن يستعرض وينسق ويعزز التعاون مع المنتديات الأخرى، بينما لا يوفر فحسب تقارير في الوقت المناسب للمجتمع الدولي بشأن الإنجازات والمشاكل والتهديدات، بل ويضع أيضا توصيات عملية من أجل التصدي لها.

٣٥ - ومضت قائلة إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بصورة فعالة سيتطلب تعزيز التعاون ونُهجا متكاملة، ولا سيما على الصعيد الوطني. والواقع أن العنصر الوطني للاستعراض، هو أهم جزء فيه، نظرا لأنه هو وحده الذي يمكنه توضيح الخصائص الإنمائية المحددة للبلد. وينبغي أن تكون الاستعراضات الوطنية طوعية، على أن تؤخذ في الاعتبار آراء المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ودوائر الأعمال التجارية، والأطراف المهتمة الأخرى. ونظرا لأن تلك الاستعراضات هي الأداة الرئيسية للمساءلة أمام الجمهور، ينبغي أن تقوم الحكومة بدور رئيسي في تلك العملية.

٣٦ - واستطردت قائلة إن حكومة بلدها ما برحت تنفذ سياسة إنمائية مستدامة منذ عام ٢٠١٣، وتراعي الوثائق الاستراتيجية الموجودة فعلا على نطاق واسع أهداف التنمية المستدامة. وتشمل الإنجازات الأخرى إنشاء المجلس الوطني للتنمية المستدامة ومواءمة لجنة تنسيق الأهداف الإنمائية للألفية لتناسب خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. واختتمت بقولها إن بلدها باعتباره عضوا في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، سيعمل أيضا على بناء قدرات لهيئاته الإحصائية المعنية.

٣٧ - السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي): أشار إلى أهمية الحفاظ على التوازن لدى تنفيذ العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة. وقال إنه نظرا لأن أهداف التنمية المستدامة جزء من كل متكامل لا يتجزأ فإن أي محاولة لإضفاء أهمية على أي هدف واحد ستؤدي إلى نتائج عكسية. وعلاوة على ذلك، فإن القيادة السياسية وإعداد توصيات الاستراتيجية العالمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة هي من اختصاص المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وسيؤدي إقحام هيئات الأمم المتحدة غير المتخصصة الأخرى في تلك العملية وبخاصة مجلس الأمن، إلى تسييس خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وفي ضوء الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/70/283)، سيكون من المفيد بدء حوار بشأن تنظيم عمل المنتدى بوصفه الآلية الحكومية الدولية الرئيسية لأنشطة المتابعة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

٣٨ - وفي سياق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، يولي وفد بلده أهمية كبيرة لتنفيذ إطار سينداي، للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وسينتظر انتهاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من عمله، قبل استعراض التقدم الحاصل في هذا الصدد. وأضاف قائلا إن بلده يعتزم المشاركة بصورة بناءة في العمل المشترك لإنشاء قاعدة بيانات للأمم المتحدة بشأن الدمار الذي سببته الكوارث الطبيعية في مختلف البلدان والمناطق في العالم.

٣٩ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ أحكام مسار ساموا في الاستراتيجيات الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية ذاتها، وفي أعمال منظومة الأمم المتحدة. كما يرحب أيضا بعمل وحدة التفتيش

المشتركة في الاضطلاع باستعراض شامل للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث ستساعد النتائج التي سيخلص إليها الاستعراض في تحسين التعاون بين جميع الأطراف المهتمة من أجل تنفيذ مسار ساموا، ولا سيما في سياق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وقال إنه منذ عام ٢٠١٠، خصص بلده ٢٠ مليون دولار للأولويات المحددة بموجب مسار ساموا والمتوقع بحلول نهاية عام ٢٠١٥ تقديم ١٠ ملايين دولار عن طريق مشروع كبير في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز قدرة جزر المحيط الهادئ على التكيُّف في حالات الطوارئ.

٤٠ - وأردف قائلا إن تناول مسألة تغير المناخ العالمي شرط مهم لكفالة التنمية المستدامة. وسيتمثل التحدي الاستراتيجي لمؤتمر باريس المعني بتغير المناخ، في وضع اتفاق شامل وملزم قانونا وعالمي ليحل محل بروتوكول كيوتو. وقد أوفى الاتحاد الروسي بالتزاماته بموجب ذلك الاتفاق السابق، وأصبحت انبعاثات غاز الدفيئة أقل بنسبة ٣١ في المائة عن مستويات عام ١٩٩٠، ونص مرسوم رئاسي على ألا تكون الانبعاثات أكثر من ٧٥ في المائة مما كانت عليه بمستويات عام ١٩٩٠، بحلول عام ٢٠٢٠.

٤١ - ومضى قائلا إن الاتحاد الروسي يؤيد العملية الدولية لتنفيذ الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وسيشارك بلده أيضا بنشاط في تنفيذ نتائج الدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بغرض تعزيز الدور التنسيقي للمنتدى في سياق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ومن أجل حفظ غابات العالم وتنميتها بصورة مستدامة.

٤٢ - السيد السفر (العراق): قال إن بلده تأثر بصورة شديدة جراء التصحر الذي يأتي على الأراضي الصالحة للزراعة، ولا سيما في جنوب ووسط العراق. وقد زادت مشاريع الري في البلدان الواقعة في أعلى مجرى نهري دجلة والفرات من تفاقم ندرة هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة. وشعر بأثر هذا ما يزيد على ٣٠ في المائة من العراقيين الذين يعتمدون على الزراعة في سُبُل عيشهم، وأدى إلى نشوء نقص في الأغذية على صعيد البلد، وتسبب في الهجرة من الريف مما يضع ضغطا على البنية الأساسية والخدمات الحضرية. وقال إن حكومة بلده تُنشئ ”حزاما أخضر وطنيا“ كخط دفاع أول ضد التصحر. وسيكتمل في مدة ما بين خمس سنوات إلى عشر سنوات وسيتراوح عرضه ما بين كيلومتر واحد إلى خمسة كيلومترات. وناشد الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن تقدم المساعدة إلى هذا المشروع.

٤٣ - السيد رودريغس دوس سانتوس (البرازيل): قال إن خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ حددت مسارا جديدا للأمم المتحدة صوب التنمية المستدامة، تشكله مفاوضات مفتوحة وشفافة وشاملة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل وفيًّا للالتزامات المحددة في أهداف التنمية المستدامة، وأن يعمل على تنفيذها، ومتابعتها، واستعراضها على جميع المستويات، مع مواصلة الاعتماد على الدور المركزي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ٤ سنوات. وقد أُعيد تأكيد العديد من الولايات في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، مثل الحاجة إلى تعزيز الربط بين العلم والسياسات، بما في ذلك من خلال تقارير التنمية المستدامة العالمية.

٤٤ - وأضاف إن وفد بلده يتطلع إلى اقتراح اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تراعي نطاقها، وتوازنها، وطبيعتها المتكاملة. كما يرحب وفد بلده أيضا بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا، تلك المبادرة الواعدة والمبتكرة الرامية إلى تناول المسؤوليات

التاريخية للبلدان المتقدمة النمو في ما يتعلق بالتعاون الدولي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٤٥ - ومضى قائلا إنه يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية بما في ذلك من خلال تنفيذ مسار ساموا بالكامل. وفي ما يتعلق بمتابعة واستعراض إطار سينداي، من المهم بالنسبة لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من الكوارث أن يعمل بصورة وثيقة مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات وفريق الخبراء المعني بمؤشرات التنمية المستدامة.

٤٦ - ومضى قائلا إنه في ما يتعلق بمسألة تغير المناخ، يعمل وفد بلده على تحقيق التوصل إلى اتفاق عالمي وملزم من شأنه المحافظة على زيادة درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين؛ ويجب أن يشمل الاتفاق جميع البلدان وأن يحترم بالكامل مبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة وقدرات كل منها.

٤٧ - واستطرد قائلا إن البرازيل أفرجت عن مساهماتها المقررة المحددة وطنيا في مؤتمر قمة الأمم المتحدة قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتلتزم بالحد من انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة ٤٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٥. وقد جرى أيضا الحد من إزالة الغابات بنسبة ٧٩ في المائة عمَّا كانت عليه نسبة العقد السابق، مما يجعل البرازيل البلد الذي أمكنه خفض انبعاثات غاز الدفيئة أكثر من غيره في العالم.

٤٨ - واستمر قائلا إنه نظرا لوجود بعض أكثر النُظم الإيكولوجية والسكان ضعفا في المناطق المتأثرة بالتصحر، تلتزم البرازيل أيضا بتعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وبالرغم من الخطوات التي اتُخذت للمحافظة على التنوع البيولوجي، لا تكفي الجهود المبذولة حاليا لتلبية معظم غايات آيشي للتنوع البيولوجي. ونظرا لأن حفظ التنوع البيولوجي بالغ الأهمية لتحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، فمن الضروري تعزيز الدعم السياسي لتنفيذ خطة التنوع البيولوجي الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وزيادة الجهود المبذولة قبل نهاية عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وبالتالي، يرحب وفد بلده بقرار تعزيز الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥، نظرا لأن الإدارة المستدامة للغابات بالغة الأهمية لحفظ التنوع البيولوجي، والقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة.

٤٩ - السيدة إنغلبرخت شادتلر (جمهورية فنزويلا البوليفارية) قالت إن اعتماد خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ يمثل محاولة لتحقيق شكل مختلف حقا للتنمية وهو شكل تحويلي وشامل. وستلزم إرادة سياسية أقوى وخاصة من جانب البلدان المتقدمة النمو، لوضع استراتيجيات منسقة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أُدمج بالفعل جزء كبير من أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية الوطنية في عام ٢٠١٣.

٥٠ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشجع التعاون القائم على السيادة واحترام الرؤى المختلفة للتنمية المستدامة. ويجب ألا يؤدي التعاون الدولي المصمم لتكملة الخطط والاستراتيجيات الوطنية إلى وصفات في مجال السياسات، وبخاصة، فرض رؤية واحدة في مجال التنمية المستدامة مثل الاقتصاد الأخضر. وينبغي توفير المساعدة المالية والتقنية، وبناء القدرة وتيسير نقل ونشر التكنولوجيات النظيفة، دون شروط وفقا لسياسات التنمية المستدامة لكل بلد. ومن المهم الإشارة إلى أن انتشال الملايين من وهدة الفقر قد تحقق من خلال الإجراءات التي تتخذها الدولة.

٥١ - ومضت قائلة إنه لا يزال يستمر تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر بمعدل متسارع، مما يعوق القضاء

على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذا فمن الضروري التوصل إلى نتائج جسورة في مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ، على أن توضع في الاعتبار المسؤوليات التاريخية للبلدان المتقدمة النمو ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل دولة على حدة، وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

٥٢ - وقالت إن بلدها يؤيد مختلف القرارات المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث، فضلا عن الطابع الطوعي للتعاون عند التصدي للكوارث الطبيعية. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة زيادة وتحسين العمل من أجل الحد من آثار تلك الكوارث.

٥٣ - واستطردت قائلة إن من الضروري بالنسبة لكافة السكان بمن فيهم الشعوب الأصلية، المشاركة في جميع مستويات اتخاذ القرارات لمكافحة تدهور الأراضي وتحقيق التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة. ولذا تُعد الممارسات التقليدية والمعارف المتوارثة عن الأسلاف أدوات رئيسية لمكافحة التصحر وتغير المناخ.

٥٤ - ومضت قائلة إن التعليم الجيد المتاح للجميع شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والتنمية البشرية والمشاركة الكاملة من جانب جميع المواطنين، ولا سيما الشباب. ويلزم المزيد من التعاون الدولي لتوطيد وتعزيز البنية الأساسية التعليمية وزيادة الاستثمارات في مجالات التعليم والبحث والتطوير، ولا سيما الاستثمارات من أجل تحسين جودة التعليم في البلدان النامية. وقالت إن نموذج بلدها للتنمية المستدامة يركز على السكان، ويستند إلى التضامن، والعدالة، والإدماج الاجتماعي والمساواة وتعزيز واحترام حقوق الإنسان ومشاركة جميع المواطنين.

٥٥ - السيدة لوي (النرويج): قالت إن الطريقة التي أُدمجت بها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ابتكار الهدف ١٦ بشأن السلام والحوكمة، تُعد طريقة واعدة، ولكنها تشكل تحديا نظرا لأنها تقتضي تعزيز التعاون في جميع المستويات وفي جميع القطاعات. وتُعد الإرادة السياسية بالغة الأهمية لبناء المجتمعات المستدامة.

٥٦ - وأضافت قائلة إن عدم التمييز هو أساس المجتمعات المستقرة والشاملة، بينما يجب التسليم بالصلات بين حقوق الإنسان والحوكمة والأمن والتنمية لجعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ممكنة. وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة تمثل دليلا إرشاديا، فليس هناك نهج واحد يلاءم الجميع في ما يتعلق بالتنمية المستدامة وسيكون السياق دائما بالغ الأهمية.

٥٧ - ومضت قائلة إن مكافحة تغير المناخ أكبر بكثير من مجرد قضية بيئية نظرا لأن ذلك يؤثر في سُبُل عيش الأجيال الحالية والمقبلة، ويزيد من مخاطر النزاعات والهجرات الجماعية وهو بمثابة تهديد مضاعف. ولما كان تغير المناخ يزيد من تفاقم كل من الفقر والكوارث الطبيعية، يجب أيضا التسليم بأنه يشكل تحديا أمنيا عالميا. وينبغي استخدام جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك التخفيف، والتكيف، والحد من مخاطر الكوارث، في نهج شامل يركز على بناء القدرة على التكيف.

٥٨ - وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها تنظيم بنود جدول أعمال اللجنة وقراراتها بصورة أفضل بما يكفل مساهمتها بصورة بناءة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها، وأضافت قائلة إنه ربما كان من المعقول الاستعاضة عن القرار ٢١ من جدول الأعمال العادي بقرار جديد بشأن متابعة خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

٥٩ - السيد تاكاهاشي (اليابان): قال إن من المهم النظر في كيفية تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ بأكثر الطرق فعالية

وتكاملا وترابطا. وأضاف قائلا إن التنمية المستدامة والقضاء على الفقر هما الموضوعان الشاملان في خطة التنمية الجديدة. وقد حان الوقت لإلقاء نظرة أوسع على أعمال اللجنة الثانية، ومواءمتها مع خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

٦٠ - واستمر قائلا إن تغير المناخ أحد أهم التهديدات الوشيكة التي تواجه البشرية، ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر دون التصدي لهذا الأمر. وينبغي أن تستفيد النتائج الناجحة لمؤتمر باريس المعني بتغير المناخ من الزخم المتولد عن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦١ - وأردف قائلا إن اليابان قدمت مساهماتها المقررة المحددة وطنيا، فقد قدمت زهاء ٢٠ بليون دولار في مجال التمويل المتعلق بالمناخ إلى البلدان النامية، من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤، كما تعهدت بتقديم ١،٥ بليون دولار إلى صندوق المناخ الأخضر.

٦٢ - واستطرد قائلا إن اليابان بوصفه البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث تلتزم بمراعاة الحد من مخاطر الكوارث في جميع مجالات خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ كجزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة. وستعمل اليابان أيضا مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة بشأن التنفيذ الكامل لإطار سينداي. ويجب أن يجري استعراض الإطار ومتابعة المؤتمر العالمي بما يتفق مع خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، لتجنُّب الازدواجية. وكجزء من المساهمة في متابعة إطار سينداي، سيقدم وفد بلده مع شركائه قرارا لتحديد يوم عالمي للتسونامي. فمن خلال التوعية المتعلقة بأرواح ٢٥٠ ٠٠٠ من البشر الذين لقوا حتفهم بسبب التسونامي خلال السنوات الأحد عشر الماضية، فضلا عن الدمار الواسع النطاق الذي لحق بالبنية الأساسية، يأمل وفد بلده في الحد من الخطر على حياة البشر وتحقيق التنمية المستدامة.

٦٣ - واختتم قائلا إن اليابان تلتزم بتنفيذ مسار ساموا بما في ذلك من خلال تناول أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تجلّت مشاركة بلده لتلك الدول في منطقة المحيط الهادئ، أثناء أول اجتماع للقمة بين اليابان وجماعة البحر الكاريبي المعقود عام ٢٠١٤، ومن خلال الاجتماع السابع لقادة اليابان وجزر المحيط الهادئ المعقود في أيار/مايو ٢٠١٥.

٦٤ - السيد أحمد الكواري (قطر): قال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تنتقل الآن من مرحلة الرؤية إلى مرحلة التنفيذ وسيكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة مساهما رئيسيا في التصدي للتحديات الجديدة والناشئة. ويعمل بلده باستمرار لتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ على أساس مبادئ التنسيق على جميع المستويات، والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية.

٦٥ - وأضاف قائلا إن تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المعنون ”استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ٢٠٠٥-٢٠١٤“ (A/70/228)، شدد على مواءمة البرامج التعليمية على الصعيدين العالمي والإقليمي، وعلى تعميم التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات ذات الصلة، والترويج لأفضل الممارسات. وأردف قائلا إن بلده أسس المبادرة العالمية المعنونة ”التعليم قبل كل شيء“ ، لتوفير الفرص التعليمية في المجتمعات التي تعاني من الفقر والنزاع.

٦٦ - ومضى قائلا إنه على نحو ما قال الأمين العام بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التصحر، يحد تدهور الأراضي

والتصحر من حقوق الإنسان، بدءا من الحق في الغذاء. وقد شددت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ أيضا على التحديات العالمية التي يشكلها التصحر، وتدهور الأراضي والجفاف. وقد أنشأ بلده التحالف العالمي للأراضي الجافة من أجل تزويد البلدان النامية بالمساعدة في تنفيذ استراتيجيات للتصدي لتلك التحديات. وأعرب عن الأمل في أن يقر مؤتمر باريس المقبل المعني بتغير المناخ التدابير العاجلة والطموحة اللازمة لمكافحة التصحر.

٦٧ - السيد غوليتسين (أوكرانيا) قال إن وفد بلده يرحب بتقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/70/282) وبإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. كما يعرب الوفد عن سروره بصفة خاصة لتحول التركيز في المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث من إدارة الكوارث إلى إدارة مخاطر الكوارث. وقال إن بلده الذي يعاني من الآثار الاقتصادية والبيئية والصحية للكارثة الجارية التي من صنع الإنسان والناجمة عن الإجراءات العسكرية الأخيرة ضد بلده، يعتقد أنه قد حان الوقت لكي تعالج الأمم المتحدة حماية البيئة من أثر النزاعات.

٦٨ - وأضاف قائلا إنه في سياق تنفيذ توصيات تقرير التقييم العالمي لعام ٢٠١٥ بشأن الحد من مخاطر الكوارث، ينبغي أن يشدد مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث وفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث، على إدارة آثار الكوارث الطبيعية والتكنولوجية والبيولوجية في مناطق النزاعات.

٦٩ - ومضى قائلا إن وفد بلده شارك في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أثر الكوارث، وشارك في عرض إيضاحي بشأن التعافي من آثار كارثة تشيرنوبل النووية. وهو يتطلع إلى توسيع نطاق نشر المعارف والخبرات في مجال الوقاية من الكوارث والاستجابة والإنعاش لتحقيق إدارة المخاطر بمزيد من الفعالية والاستدامة.

٧٠ - السيد جاد (مصر): قال إن خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، تسعى إلى استعراض وتقوية وتحسين خطة التنمية الدولية، وهي تحشد كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، من أجل معاودة الالتزام بالسعي لتحقيق التنمية المستدامة. ولا يزال القضاء على الفقر يمثل أكبر تحدٍ يواجهه العالم، وهو يمثل شرطا لا غنى عنه للتنمية المستدامة، ومسألة من مسائل العدالة الأساسية وحقوق الإنسان على حد سواء. وفي عالم ينعم بالوفرة والتقدم التكنولوجي، ينبغي ألا يتعرض أي فرد للاستبعاد الاجتماعي أو الاقتصادي.

٧١ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز على مدى العقدين الماضيين، لا تزال البلدان النامية في صراع مع مستوياتها الإنمائية، ويرجع ذلك جزئيا إلى البيئة الدولية الاقتصادية غير المواتية وانخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا يزال الحق في التنمية ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة يشكل أساس جميع الجهود الإنمائية العالمية الحالية والمقبلة. وسيعتمد التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أيضا على التقدم المحرز في سُبُل التنفيذ، ولا سيما في ما يتعلق بالتمويل والتكنولوجيا.

٧٢ - وأردف قائلا إنه يجب تقديم الدعم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى ليتسنى له توفير القيادة السياسية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وتعزيز التكامل بين الركائز التنمية المستدامة الثلاث على جميع المستويات وضمان سُبُل التنفيذ.

٧٣ - واستطرد قائلا إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي

الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي على الصعيد العالمي لتغير المناخ. وينبغي أن تعزز أي استجابة دولية تنفيذ الاتفاقية وأن تكون وفقا لمبادئها وأحكامها، وبخاصة مبدأي الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٧٤ - ومضى قائلا إن المياه بالغة الأهمية للحياة وتُعد إدارة موارد المياه بصورة سليمة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي والاجتماعي، والقضاء على الفقر، وتحقيق الإنصاف. وتصنَّف مصر باعتبارها دولة فقيرة الموارد المائية. وتوشك أن تصبح بلدا يعاني من شحة المياه. وإزاء احتمال نقص المياه والجفاف، يرحب وفد بلده بالهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، ويتطلع قُدُما إلى وضع مؤشرات مناسبة، فضلا عن خفض عدد السكان الذين يواجهون فقرا في المياه، وعدد البلدان التي تواجه إجهادا مائيا. ويجب أيضا أن تشمل خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالطاقة إنشاء آلية فعالة لنقل تكنولوجيات الطاقة المتقدمة، ولا سيما في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة. ولذا يرحب وفد بلده بمبادرة الطاقة المستدامة للجميع.

٧٥ - وأردف قائلا إن مكافحة تدهور الأراضي والجفاف والتصحر لا تزال ذات أولوية، نظرا لأن العالم لا يمكنه التكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره دون إدارة مستدامة للأراضي. ولذا يتطلع وفد بلده أيضا إلى التوصل إلى نتائج محددة في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٧٦ - السيد بيريرا (سري لانكا): قال إنه يجب على الجنس البشري الذي أدّت أفعاله إلى حدوث التغير المناخي، أن يجد حلا لتلك المشكلة الملحة. وقد سلمت خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ بأن التحدي الذي يمثله تغير المناخ عالمي وينبغي مواجهته بصورة جماعية. ويتعين أن يضع مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ اتفاقا عالميا ملزما قانونا يتناول مسائل من قبيل التخفيف من حدة الكوارث، والتكيف، والتمويل، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرة على أساس المساواة وبما يتفق مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وقال إن من المحتم الوفاء بالتعهدات للإبقاء على ارتفاع المتوسط العالمي لدرجات الحرارة دون درجتين مئويتين أو ١،٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

٧٧ - ومضى قائلا إن سري لانكا على غرار العديد من البلدان النامية، تُسهم بقدر قليل نسبيا في الاحترار العالمي بيد أنها ضعيفة للغاية إزاء آثاره. وقد أصبحت الظواهر الجوية الشديدة الوطأة شائعة الحدوث بالفعل في سري لانكا، ومن شأن المزيد من التقلب أن يؤثر تأثيرا سلبيا على الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية. وقال إن بلده وضع خطة تتعلق بتغير المناخ تستند إلى التكيف، كما يبذل قصارى جهده للحد من انبعاثات غاز الدفيئة وذلك بتطوير مصادر للطاقة المتجددة وتنفيذ تدابير حفظ الطاقة. وقال إن التقاليد البوذية في سري لانكا ترى أن حكام الأرض ليسوا سوى أوصياء مؤقتين على بيئتها، ويقع عليهم واجب حمايتها من أجل الأجيال المقبلة.

٧٨ - السيدة ياإيما دى أرماس (كوبا): قالت إنه قد مضى شوط طويل منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) عام ١٩٩٢ حتى خطة التنمية المستدامة الحالية لعام ٢٠٣٠، والتي يتمثل هدفها الرئيسي في القضاء على الفقر. وعلى مدى الزمن، حققت البلدان النامية تقدما ملحوظا بينما كانت تواجه تحديات بيئية وإنمائية فريدة، وبالرغم من ذلك فإن ما يقرب من ٨٣٦ مليون نسمة لا يزالون يعيشون في فقر مدقع ولا يزال أكثر من ١٦٠ مليون طفل دون الخامسة من العمر يتأثرون من سوء التغذية وتوقف النمو. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش أكثر من

٨٨٠ مليون نسمة في أوضاع الأحياء الفقيرة في البلدان النامية.

٧٩ - وأضافت قائلة إن تحديات عالمية كثيرة تؤثر بصورة غير متناسبة في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن النظام المالي والتجاري الدولي غير المنصف وغير العادل بصورة شديدة والذي يتسم بأنماط غير مستدامة للاستهلاك والإنتاج يزيد من تفاقم ضعف أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل. وتؤكد كوبا مجددا، باعتبارها بلدا ناميا، الحاجة لاحترام مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وأردفت قائلة إن الحق في التنمية المستدامة والشاملة يقتضي من البلدان الصناعية الوفاء بالتزاماتها ونقل التكنولوجيا بموجب شروط تفضيلية إلى البلدان النامية.

٨٠ - ومضت قائلة إن الوعد الوارد في الأهداف الإنمائية للألفية لم يصبح حقيقة بالنسبة لجميع البلدان، ولا سيما ما يتعلق بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية في إطار الهدف ٨. ولكي تنجح خطة التنمية الطموحة لعام ٢٠٣٠، لن يكفي التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فلا يزال التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب ضروريا بالنسبة للبلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. ولا تزال كوبا بالرغم من التحديات التي تواجهها، ملتزمة بتقاسم مواردها ومعارفها المتواضعة، وخاصة لمساعدة البلدان الشريكة في الجنوب العالمي من أجل الوفاء بجميع التزاماتها الإنمائية المستدامة الدولية.

٨١ - واستطردت قائلة إن أنظار العالم تتجه إلى الأمم المتحدة، بينما ينفذ الوقت لكوكب الأرض. ويمكن التوصل إلى حلول للتنمية المستدامة إذا توافرت الإرادة السياسية الحقيقية في المجتمعات الاستهلاكية الكبيرة من أجل القيام بما هو صواب، وإنقاذ العالم من التدمير الذاتي. واستشهدت بما قاله الرئيس السابق فيدل كاسترو الذي تكلم في مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢، فأشارت إلى العبارة التي قالها ومفادها أن ما ينبغي سداده هو الديون الإيكولوجية لا الديون الخارجية وأنه متى اختفت الأنانية، والهيمنة، وانعدام الحس، والخداع، سيختفي الجوع أيضا.

٨٢ - السيد موداهانوميغودا (الهند): قال إن التنمية المستدامة ليست مجرد التقليل من الآثار البيئية، بل ينبغي أن تنطوي على مفهوم شامل يُدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية ويضع القضاء على الفقر والجوع في مرتبة الأولوية. وأضاف قائلا إن وفد بلده يرى أن التنمية المستدامة تنطوي على تجنب تكرار الاختيارات التي دمرت البيئة في المقام الأول. ومن ناحية ثانية، ثبتت صعوبة فصل النمو الاقتصادي عن انبعاثات الكربون حتى في بلدان الاقتصادات الأكثر تقدما. وينطبق ذلك بوجه خاص على البلدان النامية، التي يُعد القضاء على الفقر والجوع فيها من خلال النمو الاقتصادي السريع ضرورة ملحة. وينبغي ألا يوضع عبء الاستدامة على عاتق الفقراء، كما لا ينبغي المساس بسُبل العيش في بلدان الجنوب النامية من أجل الحفاظ على سُبُل العيش في الشمال.

٨٣ - وأردف قائلا إنه مع أن الهند لم تكن جزءا من المشكلة، فإنها تُزمع أن تكون جزءا من الحل وتوضح مساهمتها المقررة المحددة وطنيا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هذا الالتزام. وأعرب عن الأسف لأن مساهمات البلدان المتقدمة من هذا القبيل أقل بكثير من نصيبها العادل. وقال إن الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ لن تنجح ما لم يتم الوفاء بالتوازن في المسؤوليات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الذي تجسده مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ومن ناحية أخرى يجري في الوقت الراهن تقييد أصوات ومصالح الغالبية

العظمى من البلدان النامية، إن لم يكن يتم تجاهلها، في الفترة المؤدية إلى عقد مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ. وإذا أرادت البلدان المتقدمة النمو أن يجاريها بقية العالم في خطواتها، بشأن تغير المناخ، ينبغي ألا تنقل عبء إجراءات تغير المناخ إلى عاتق البلدان النامية.

٨٤ - السيد عثمان سيدي أحمد محمد علي (السودان): قال إن خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا خطوتان مهمتان صوب هدف القضاء على الجوع والفقر. وبالرغم من ذلك، لا يزال مما يسبب القلق الشديد للبلدان النامية، أنه مع قرب انعقاد مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ، تعد المساهمة المقررة المحددة وطنيا للفترة ما بعد عام ٢٠٢٠ من جانب البلدان المتقدمة النمو التي تُعد مسؤولة تاريخيا عن الاحترار العالمي، أقل مما كان متوقعا. وأضاف قائلا إن بلده من بين تلك البلدان التي عانت من أشد آثار التغير المناخي، مع انخفاض هطول الأمطار، وانخفاض المحاصيل الزراعية.

٨٥ - ومضى قائلا إن أقل البلدان نموا والبلدان الخارجة من النزاع، والبلدان ذات الأوضاع الخاصة لن تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدون الدعم المقدم لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا أو استمرار التدفقات من المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا يمكن التصدي للتصحر، والكوارث الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي والقضايا الأخرى التي تناقش في إطار بند جدول الأعمال، إلا من خلال برامج وطنية طموحة، وتعاون إقليمي، يركز بصورة أقل على إدارة الكوارث، وبصورة أكبر على إدارة التهديدات. واستطرد قائلا إنه وإن كانت كل دولة مسؤولة عن إعداد استراتيجيتها الوطنية فلا غنى عن التعاون الدولي الذي تنسقه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما بالنسبة لأفقر الفقراء في البلدان النامية وفي أقل البلدان نموا.

٨٦ - السيد عبد الله (نيجيريا): قال إن استكمال الأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية يعتمد على القضاء على الفقر، ولا سيما في أفريقيا. وأضاف إن بلده يسره أن خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ أكدت مجددا مبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠. وينبغي أن توضح خطة التنمية الجديدة بصورة كافية الأولويات والحقائق الوطنية، كما ينبغي أن يفي الشركاء الدوليون بالتزاماتهم المختلفة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها ومستدامة.

٨٧ - ومضى قائلا إن أفريقيا إحدى القارات الأكثر تعرضا لتغير المناخ والأقل قدرة على التكيف معه والتخفيف من آثاره. ويعتمد معظم البلدان الأفريقية على الزراعة البعلية وهم أكثر تعرضا لآثار تغير المناخ، بسبب أوجه القصور في الهياكل الأساسية، والأمراض، والنزاعات، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية. وهم بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لتنمية القدرات على الاستجابة لحالات الكوارث وقدرات ما بعد وقوع الكوارث.

٨٨ - وأشار إلى أن وفد بلده، الذي يشدد على أهمية نقل التكنولوجيا لتعزيز التصنيع والتحول الهيكلي، يتطلع قُدما إلى إنشاء آلية لنقل ونشر التكنولوجيا النظيفة والسليمة بيئيا. وأردف قائلا إن الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في ليما عام ٢٠١٤، اتخذت خطوات هامة نحو وضع العناصر الأساسية لاتفاق عالمي ملزم قانونا بشأن تغير المناخ. وهو يتطلع قُدما إلى وضع صيغة نهائية لهذا الاتفاق في مؤتمر باريس المقبل المعني بتغير المناخ.

٨٩ - وأخيرا حث المجتمع الدولي على زيادة شراكاته على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية بغرض

النهوض بصورة جماعية بالتنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

٩٠ - السيدة نعيم (ملديف): قالت إن وفد بلدها ينظر إلى متابعة أهداف التنمية المستدامة باعتبارها مهمة بقدر أهمية الأهداف نفسها. وأعربت عن ارتياحها بوجه خاص للأحكام المتعلقة بتعزيز جمع وتحليل بيانات قدرات البلدان النامية. وقالت إن تحسين القدرة التقنية للجان الإحصائية الوطنية سيكون له أهمية خاصة في تحديد خطوط الأساس من أجل وضع الصيغة النهائية لأهداف ومؤشرات بحلول آذار/مارس ٢٠١٦. وقالت إن ملديف باعتبارها دولة جزرية صغيرة نامية تتطلع إلى إطلاق إطار الشراكة المنصوص عليه في مسار ساموا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

٩١ - وأردفت قائلة إن ارتفاع مستوى سطح البحر واحترار المحيطات وتحمضها مصدر قلق كبير للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا يزال الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يقدم توقعات كئيبة بالنسبة للبلدان الواطئة مثل ملديف، ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ، وتيسير الحصول على الطاقة المستدامة وكفالة استدامة المحيطات. ففي بلد مثل بلدها يمكن لكارثة طبيعية أن تأتي على مكاسب إنمائية استغرقت أعواما في ثوان معدودة. ولذا يلزم أن تراعي القياسات المستخدمة في تقييم التقدم المحرز، الظروف الخاصة للبلدان المعرضة بدرجة كبيرة للصدمات الاقتصادية والبيئية.

٩٢ - ومضت قائلة إنه باعتبار أن السياحة ومصائد الأسماك هما الصناعتان الرئيسيتان لملديف، فإنها تولي اهتماما خاصا للاستخدام المستدام للمحيطات. وقد استنبطت مصائد الأسماك المحلية فيها أسلوب ''الشص والخيط'' الذي لا يسمح إلا باصطياد كميات مستدامة فقط من الأسماك، كما أن صناعة التشييد فيها تتبع قواعد صارمة في ما يتعلق بالطاقة المتجددة، وإدارة المواد والنفايات المراعية للبيئة. واختتمت قائلة إن وفد بلدها يؤيد جميع المبادرات التي توضح أهمية السياحة المستدامة للتنمية.

٩٣ - السيد تنيا هاسيغاوا (بيرو): قال إن عام ٢٠١٥ عام القرارات المهمة، بما في ذلك إطار سينداي، وخطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وجميعها يتطلب إجراءات منسقة وفعالة ومترابطة. ويُعد الحد من مخاطر الكوارث قضية شاملة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وستكون أهداف التنمية المستدامة مهددة ما لم تتخذ قرارات مدروسة في هذا الصدد. وقد سلَّم إطار سينداي بالصلة بين الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ والتنمية المستدامة، مما يدل على التزام المجتمع الدولي بالحد بدرجة كبيرة من مخاطر الكوارث وتكاليفها.

٩٤ - وأضاف قائلا إنه نظرا للموقع الجغرافي لبيرو وسماتها البنيوية والتكتونية، فإنها تواجه عددا من المخاطر التي قد تهدد أمنها وتنميتها بينما تؤثر سلبا على سُبُل العيش لسكانها الضعفاء. ولذا تُعد إدارة مخاطر الكوارث جزءا من خطتها الوطنية للتنمية. وفي هذا السياق، تتيح التكنولوجيات الجديدة لبلده أن يكون مستعدا بصورة أفضل لمواجهة ظاهرة النينيو (El Niño)، التي تشير التنبؤات بأن أثرها في عام ٢٠١٥ سيكون الأشد منذ عام ١٩٩٧. ولذا يجري إعداد خطة عمل وطنية وعدد من مراسيم الطوارئ لتخصيص المزيد من موارد الميزانية من أجل التصدي لهذه الظاهرة. ومن ناحية ثانية، سيلزم أيضا الحصول على المساعدة من المجتمع الدولي في الوقت المناسب.

٩٥ - وأردف قائلا إن بيرو معرضة بصفة خاصة للآثار السلبية لتغير المناخ، والتي يلاحظ الكثير منها بالفعل. وقد اقترحت مساهمة البلد المقررة المحددة وطنيا خفض انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٣٠ بنسبة ٣٠ في المائة. ولهذه

الغاية، ستوضع أولويات للتدخلات في قطاعات من قبيل المياه، والزراعة، وصيد الأسماك، والغابات، والصحة ، مع التركيز على تحسين إدارة المخاطر، وتعزيز قدرة البنية الأساسية العامة على التكيف، وحماية السكان الضعفاء، وتشجيع الاستثمار الخاص ومراعاة المنظور الجنساني والتعددية الثقافية.

٩٦ - وقال إن النمو الاقتصادي لبيرو في السنوات الأخيرة هو نتيجة للتحول إلى اقتصاد الكربون المنخفض الذي يعزز كفاءة الطاقة الكبيرة الحجم، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة النقل، والإدارة السليمة للنفايات الصلبة وتحديث العمليات الصناعية.

٩٧ - ومضى قائلا إن بيرو تولّت رئاسة الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتعمل بيرو الآن على التوصل إلى نتائج طموحة في باريس، بما في ذلك من خلال وضع خطة عمل ليما — باريس. وستدعو بيرو باعتبارها بلدا يواجه آثار تغير المناخ إلى وضع اتفاق في باريس يتسم بأنه طموح للغاية، ويشجع اقتصادات الانبعاثات المنخفضة التي يمكنها التكيف مع تغير المناخ، ويكفل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٩٨ - السيد سيماتي (توفالو): قال إن خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ يجب أن تعالج أوجه التفاوت المزمنة التي تُعد السبب في استمرار تخلُّف الفئات الضعيفة عن الركب. وأضاف إن خطة التنمية بقيادة وطنية تعني أن شركاء التنمية ينبغي أن يسلموا بالأولويات والاحتياجات الوطنية.

٩٩ - واستمر قائلا إن هناك أيضا مسؤولية وطنية للتصدي للتلوث والأعمال الأخرى التي من صنع الإنسان التي تُسهم في تغير المناخ. ولن تكون خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ذات معنى للدول الجزرية الصغيرة النامية الواطئة إذا غمرتها المياه، وهذا احتمال قائم إذا لم يتبع خطة التنمية المعتمدة اتفاق طموح في مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ.

١٠٠- وأردف قائلا إن الإدارة الرشيدة للمحيطات أمر يستحق اهتماما خاصا من وفد بلده. ويجب أن تكون جميع المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع خالية من الطمع، كما يجب أن تكون جميع مصائد الأسماك قانونية، وخاضعة للمراقبة، ومنظمة، كما يجب وقف جميع أعمال إلقاء النفايات في المحيطات.

١٠١- ومضى قائلا إن مبادرة الطاقة المستدامة للجميع يجب أن تكون تعهدا مشتركا بالتحول بسرعة إلى بدائل الطاقة المتجددة. وفي هذا السياق، ينبغي مواءمة نقل التكنولوجيا والمهارات والبيانات الملائمة فضلا عن جهود بناء القدرة، بحيث تناسب الظروف الخاصة لكل بلد.

١٠٢- وأخيرا، قال في معرض التشديد على ضرورة تزامن خطط التنمية الدولية والوطنية مع خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، إنه يجب في نهاية المطاف أن تكون الأمم المتحدة مناسبة للغرض، وغير بيروقراطية. وينبغي بصفة خاصة تعزيز دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى عن قصد، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٠٣- السيدة بايسابايفا (كازاخستان): قالت إن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ التنمية المستدامة تقع على عاتق الحكومات. وأضافت أن بلدها الذي وضع أولويات وأهداف إنمائية وطنية حتى قبل وضع مفاهيم أهداف التنمية المستدامة يعمل من أجل إدماج خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ في إطاره الوطني.

١٠٤- وأردفت قائلة إن كازاخستان تؤيد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وتشاطر الآخرين مشاعر القلق بشأن أثر تغير المناخ. وفي هذا الصدد، سيلزم أن يركز مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ، بصفة

خاصة، على الحد من الانبعاثات، وتعبئة الأموال والأسواق، وتسعير الكربون، وتعزيز القدرة على التكيف وحشد التحالفات الجديدة. وينبغي أن يلتزم الاتفاق الجديد الملزم قانونا بهدف الحد من الاحترار العالمي إلى ٢ درجة مئوية، كما ينبغي أن يشمل تقديم الدعم لإجراءات التخفيف والتكيف. وينبغي أيضا للمجتمع الدولي العمل معا من أجل تعبئة الأموال اللازمة من القطاعين العام والخاص لتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص مائة بليون دولار في السنة لصندوق المناخ الأخضر بحلول عام ٢٠٢٠. ومن شأن وضع سعر للكربون تشجيع الأسواق على الاستثمار في حلول المناخ.

١٠٥- وقالت في معرض الترحيب بمسار ساموا أن كازاخستان قدمت بالفعل تمويلا لمشاريع الغاز الحيوي في ١٢ من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، وتعتزم أن تقدم، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ مساعدة إضافية لمشروع يتعلق بالتنفيذ المؤسسي للتكنولوجيات المراعية للبيئة.

١٠٦- واستطردت قائلة إن كازاخستان أسهمت في تطوير مصادر الطاقة البديلة في أكثر البلدان ضعفا، وستستضيف عاصمتها أستانا، معرض عام ٢٠١٧ الذي سيكون موضوعه ''طاقة المستقبل''، كما وضع بلدها أيضا برنامج شراكة الجسر الأخضر الذي ينمو ليشمل جيران بلدها في آسيا الوسطى فضلا عن شركاء أوروبيين.

١٠٧- وأشارت إلى أنه خلال المناقشة العامة الأخيرة في الجمعية العامة، اقترح الرئيس نازاربابيف أن تخصص جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ما يعادل ١ في المائة من إنفاقها العسكري لصندوق أهداف التنمية المستدامة.

١٠٨- واستطردت قائلة إن كازاخستان باعتبارها بلدا محدود الموارد من المياه يؤيد الدراسة الشاملة للقانون الدولي للمياه بما في ذلك اقتراح طاجيكستان بمتابعة العقد الدولي للعمل المعنون ''الماء من أجل الحياة''، للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، بعقد مماثل. وباعتبار كازاخستان أيضا بلدا تأثر بالتصحر، فإنه يدعم بهمة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١٠٩- وأخيرا، أعربت عن تقدير بلدها للبنك الدولي وللمكتب دون الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، لما بذلاه من تعاون لضمان كفاءة وترشيد استخدام الموارد المائية في حوض بحر الآرال.

١١٠- السيد محمدامينوف (طاجيكستان) قال إن بلده الذي يؤيد بالكامل جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة يقوم بوضع استراتيجية جديدة للتنمية الوطنية حتى عام ٢٠٣٠ فضلا عن برنامج للتنمية الوطنية لمنتصف المدة للفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٠ من أجل إدماج هذه الأهداف. ومن ناحية ثانية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل المزيد لتهيئة بيئة عالمية مواتية لتحقيق التنمية المستدامة. ومن الضروري في هذا الصدد ليس فقط تنشيط التجارة والاستثمارات الدولية بل وتعزيز نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والمبتكرة أيضا.

١١١- وأضاف قائلا إن ندرة المياه في آسيا الوسطى تجعل من التكيف مع تغير المناخ مسألة ذات أهمية خاصة لبلده. وقد قدمت طاجيكستان مساهمتها المقررة المحددة وطنيا و ٣ بلاغات وطنية إلى الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وعلاوة على ذلك أطلقت طاجيكستان مؤخرا بالاقتران مع شركائها، بعثة بامير الدولية الثالثة لفيزياء الأرض من أجل تقييم الآثار الطبيعية والتي من صنع الإنسان على الأنهار الجليدية في المناطق المرتفعة، التي تُعد مصدرا بالغ الأهمية للمياه لمنطقة وسط آسيا برمتها. وقد أدى العقد الدولي للعمل المعنون ''الماء من أجل الحياة''،

(٢٠٠٥-٢٠١٥)، إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في استكشاف الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين تنسيق السياسات العالمية للمياه. وفي ضوء هذا النجاح، ينبغي إعلان العقد المقبل من هذا القبيل لدعم تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

١١٢- السيد أندامبي (كينيا): قال إن رؤية بلده لعام ٢٠٣٠ أدرجت جميع الالتزامات المهمة الواردة في أهداف التنمية المستدامة. وهو يود على وجه الخصوص أن يبرز الإسهامات التي قدمها بلده لتنفيذ برنامج عمل فيينا بشأن البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. وأردف قائلا إن بلده باعتباره بلد عبور لعدد من جيرانه من البلدان غير الساحلية، لديه حساسية بالنسبة للتكاليف المرتبطة بالتجارة عبر الحدود، وقد أنشأ نظام المركز الحدودي الواحد لجميع العمليات من أجل تبسيط إجراءات التخليص للمرور العابر في المراكز الحدودية الرئيسية. وأدى النظام الجديد إلى تقليص أوقات التخليص الجمركي التي كانت طويلة قبل ذلك، وإلى تحرير رأس المال الذي كان سيقترن لولا ذلك بترتيبات ضمان تأمين التعويضات الضرائبية. فعلى سبيل المثال، أدى المركز الحدودي المنشأ في مالابا على الحدود بين كينيا وأوغندا، إلى تقليص الوقت اللازم لوصول البضائع إلى ميناء مومباسا بمقدار الثلثين. وهناك العديد من مثل تلك المراكز التي يجري ترتيب إنشائها مع جيران آخرين.

١١٣- وقال إنه يتطلع قُدُما إلى التصديق على الاتفاقات الدولية ذات الصلة الإقليمية ودون الإقليمية بشأن التعاون في مجال العبور وتنفيذها. ولا يزال تعزيز شراكات التنمية مفتاح النجاح لتنفيذ برنامج عمل فيينا. ويمكن لهذا الصك أيضا أن يُسهم بصورة فعالة في القضاء على الفقر، والوفاء بالتزامات التنمية المستدامة الواردة في وسائل تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

١١٤- السيد شيلا (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إنه على الرغم من سنوات من المفاوضات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لم يتوصل المجتمع الدولي بعد إلى التزامات محددة بشأن التكيف والتخفيف. وأضاف قائلا إن التنمية والاستدامة البيئية التي مثلت الأهداف الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١ تتطلب المزيد من البحث في الأسباب المؤدية إلى تغير المناخ وإلى موارد إضافية وتوفير التكنولوجيا للبلدان النامية. ودعا الحكومات والمجتمع الدولي إلى ضمان تقديم الالتزامات المناسبة في مؤتمر باريس المقبل بالمعني بتغير المناخ، وقال إنه يتطلع قُدُما إلى إحراز تقدم بشأن قضايا التصحر، وتدهور الأراضي والجفاف، خلال الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١١٥- ومضى قائلا إنه في كل سنة، تأتي الكوارث على المكاسب الإنمائية القائمة، وتحول بلايين الدولارات التي كانت ستُستخدم بدلا من ذلك في الاستثمار في التنمية المقبلة. وأردف قائلا إن تترانيا أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، والاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث، واستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها لجماعة شرق أفريقيا. وقد أدمجت أيضا استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث والاستدامة البيئية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في استراتيجيتها الوطنية الثانية للنمو والحد من الفقر. وقد أُصلحت الهياكل التنظيمية واعتُمدت تشريعات جديدة في كل من تترانيا القارية وزنزبار.

١١٦- وأخيرا شدد على أن حكومة بلده ملتزمة التزاما كاملا بالإسهام في مبادرات إقليمية ودون إقليمية لمعالجة

الأسباب الأساسية لضعف المجتمعات المحلية إزاء الكوارث، وقال إن تنزانيا تؤيد جميع الجهود الرامية إلى جعل العالم مكانا أكثر أمانا للأجيال الحالية والمقبلة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:١٥.